القواعـــد القانونيـــة

القواعد القانونية طبقاً للأساس

القواعد القانونية متنوعة وتتحدد طبقاً للأساس التي تبنى عليه على النحو التالي :

من حيث النطاق الإقليمي

تصنف إلى قانون داخلي لا يتعدى حيّز تطبيقه حدود إقليم الدولة التي أصدرته. وقانون خارجي يتجاوز تطبيقه على حكم علاقات خارج إقليم الدولة فتكون خاضعة لقواعد القانون الدولي.

من حيث المصدر

تكون قواعد تشريع عندما تصاغ القواعد القانونية في نصوص مكتوبة ...وقواعد عرفية مستمده من العرف ويكون مصدرها غير مكتوب وإنما ما تعارف عليه الناس.

من حيث المضمون

تقسم إلى قواعد موضوعية تنظم العلاقات تنظيماً موضوعياً يمس بيان الحقوق والواجبات وكيفية نشوئها ومباشرتها وانقضائها كقواعد القانون المدني والتجاري والجنائي والدستوري وغيرها. وقواعد شكلية يتعين إتباعها للوصول إلى ضمان احترام القواعد الموضوعية وحسن تطبيقها وحماية الحقوق التي تنظمها ومثال ذلك قواعد المرافعات المدنية (يقابلها في السعودية نظام المرافعات الشرعية) والتجارية وغيرها.

من حيث الأشخاص المخاطبين

فتقسم إلى قواعد داخله في نطاق القانون العام من جهة، وقواعد منتمية إلى القانون الخاص من جهة أخرى.

من حيث القوة الملزمة

تقسم القواعد إلى قواعد آمره لا يجوز الاتفاق على مخالفتها وقواعد مكمله أو مفسره وهذه التي يجوز للأفراد الخروج عن حكمها بالاتفاق على خلافها. وسيتركز حديثنا في البرنامج على التقسيمين الآخرين بحسبانهما أهم التقسيمات.

تقسيم قواعد القانون

يعد تصنيف القانون على أساس قواعد تنتمي إلى القانون العام والقانون الخاص من أهم وأقدم التقسيمات فهي تعود إلى القانون الروماني وأخذت به التشريعات والمصنفات الفقهية الحديثة (*). وتبنى التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص على وجود الدولة (متمثلة بإحدى أجهزتها) بحسبانها صاحبة سلطة وسيادة في أي علاقة تنشأ سواء بين مؤسساتها أو بين الأفراد (*) . وفي حالة قامت الدولة بنزع ملكية قطعة الأرض من أحمد فإن قواعد القانون العام هي التي تحكم العلاقة. والسبب هنا هو دخول الدولة متمثلة بإحدى مؤسساتها مثل (الصحة أو وزارة التعليم العالي أو المواصلات) في العلاقة بصفتها صاحبة سيادة والسلطة الراعية لتحقيق المصلحة العامة.

لو فرضناً مثلاً دخول الدولة في علاقة مع الأفراد ولكن في هذه العلاقة مارست الدولة نشاطاً مثل نشاط الأفراد فأي القواعد القانونية تحكم هذه العلاقة؟ هل هي قواعد القانون العام أم الخاص ؟؟

للإجابة على هذا السؤال ...نطرح مثالاً للفهم (قامت مؤسسة النقد السعودي ببيع قطعة ارض تملكها على طريق مطار الملك خالد الدولي. وقامت شركة الراجحي بشراء هذه الأرض لغايات الاستثمار). نقول أن قواعد القانون الخاص هي التي تحكم العلاقه بين مؤسسة النقد وشركة الراجحي. والسبب بسيط جداً هو عدم دخول الدولة بسلطتها كصاحبة سيادة وممارستها في هذا الفرض لنشاط يشابه نشاط الأفراد، وهي تختلف هنا عن مثالنا الأول في قطعة الأرض المملوكة لأحمد عندما نزعتها لأغراض المنفعة العامة، إما لأقامه مستشفى فيها أو مبنى حكومي تابع لها يقدم خدماته للمواطنين.

القانون العام والقانون الخاص

الفرق بين القانون العام والقانون الخاص

القانون العام : هو قواعد تنظم علاقات تكون الدولة طرف فيها.

القانون الخاص :هو علاقة الأفراد بعضهم ببعض والدولة ليست طرف فيها.

أنواع القوانين التي تكون الدولة طرف فيها :

قانون دولي - قانون دستوري - قانون إداري - قانون مالي "ضريبي"

أنواع القوانين التي لاتكون الدولة طرف فيها :

قانون مدني)أفراد – أشخاص(- قانون تجاري (المبادلات التجارية – التاجر) - قانون بحري (التجارة البحرية – السفن)

نتائج التمييز بين القانون العام والقانون الخاص

القانون العام (الدولة) :

يسمح للدولة بنزع الملكية الخاصة

.(يسمح للدولة بإيقاع جزاء على المخالف (غرامة ، عقوبة ... الخ

.يسمح للدولة بتعديل العقود، الشروط التعاقدية

.يسمح للدولة بفرض شروط نظامية

يسمح للدولة بتعليق العمل بالقانون (استبداله بقانون الطوارئ

القواعد القانونية من حيث قوتها الملزمة

تقسيم القواعد القانونية من حيث قوتها الملزمة

القواعد الآمرة

قبل الحديث عن القواعد الآمرة لابد لنا أن نفهم ما المقصود بالأمر يقصد بالأمر هو أما بأتباع سلوك معين أو حظر سلوك معين، وعليه فأن القواعد الآمرة هي التي تجبر الأفراد على إتباع سلوك معين أو حظره دون أن يكون للأفراد الاتفاق على مخالفتها واستبعاد حكمها بينهم . مثاله ما نصت عليه المادة 8 من نظام العمل السعودي : (يبطل كل شرط يخالف أحكام هذا النظام ويبطل كل إبراء أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام،أثناء سريان عقد العمل ،ما لم يكن أكثر فائدة للعامل) (*).

القواعد المكملة

القاعدة المكملة هي التي يجوز للأفراد أما أن يأخذوا ما جاء بحكمها أو جاز لهم الاتفاق على مخالفتها.
ويسميها جانب من الفقه القواعد المفسرة أو المتممة. ومثالها ما جاء في نص المادة 9 من نظام الشركات السعودي الذي جاء فيه أنه إذا لم يعين عقد الشركة نصيب الشريك في الأرباح أو في الخسائر كان نصيبه منها بنسبة حصته في رأس المال. هذا النص مكمل وعليه فإن توزيع الأرباح والخسائر لا يطبق إلا عندما لا تفصح إرادة الشركاء في عقد الشركة عن طريقة أخرى لاقتسام الأرباح والخسائر فيما بينهم بمعنى يجوز لهم الاتفاق على عده طرق لاقتسام الأرباح والخسائر (*).

معيار التمييز بين القواعد القانونية الآمرة والمكملة

المعيار اللفظي والشكلي

أي التعرف على نوعي القاعدة من خلال اللفظ وشكل صياغة المادة القانونية؛ فقد تفرض القاعدة عقوبة على مخالفها كما هو الحال في قواعد قانون العقوبات، وقد تنص على بطلان كل اتفاق مخالف لها؛ ففي هذه الحالات تكون القاعدة آمرة، وقد تتضمن النص على عدم تطبيقها إذا وجد اتفاق مخالف؛ فتكون مكملة. أي أن هذا المعيار ينظر إلى دلالة العبارة في النص القانوني فنقول متى ما كان النص يستخدم ألفاظا مثل : لا يجوز أو يقع باطلاً، أو يحظر ،أو يمنع، أو يعاقب ..الخ يعني ذلك أن القاعدة القانونية هي آمرة ولازمه ولا يمكن للأفراد إمكانية الخروج عليها ومثال ذلك (ما نصت عليه المادة 6 من نظام الأوراق التجارية السعودي على انه اشتراط فائدة الكمبيالة يعتبر كأن لم يكن). وكذلك الحال بالنسبة للقاعدة المكملة فأن الألفاظ فيها تصاغ بطريقة تسمح للأفراد إمكانية العدول عنها مثل (يجوز، لا يمنع، لا يعاقب، ما لم يتفق على غير ذلك) (*).

المعيار الموضوعي أو معيار النظام العام والآداب

المقصود من النظام العام (Public Order) مجموع الأسس التي يقوم عليها بنيان المجتمع وكيانه المادي بحيث لا يتصور قيام هذا البنيان أو الكيان واستمراره عند تخلفها، وهي تشمل الأسس السياسية التي تحدد نظام الحكم وسلطاته، ونظام المجتمع الاقتصادي من رأسمالي أو اشتراكي أو إسلامي، والأسس الاجتماعية كنظام الأسرة ونظام العمل. وعلى هذا الأساس نرى أن قواعد القانون العام كالقانون الدستوري والإداري والعمل والجنائي

تكون في غالب الأحوال قواعد آمرة، وعلى عكس ذلك قواعد القانون الخاص حيث تكون في غالب الأحيان قواعد مكملة إلا ما يتعلق منها بالنظام العام أو الادب العام .

أمثلة عن القواعد القانونية الآمرة والمكملة

القاعدة الآمرة

هي قواعد ملزمة، غير قابلة للاتفاق على خلافها. وجميع موضوعات القواعد الآمرة تتناول ما يخص كيان المجتمع وما يتصل بمصالحة الأساسية

امثلة

آمرة أو ملزمة) لا عقد على محرم)

تناول الخمر والاتجار به محرم.

القاعدة المكملة

هي قواعد غير ملزمة، قابلة للاتفاق على خلافها أو الأخذ بحكمها.

امثلة

توزيع الأرباح بين الناس والمكاسب مناصفة، ما لم يتفقا على خلاف ذلك

للأطراف تحديد الثمن وإلا سيكون حسب العرف في السوق (مكملة أو مفسرة)

تقسـيمات فروع القانـون

أهم فروع القانون العام

المحور الأساسي في القانون العام هو وجود الدولة في العلاقة باعتبارها صاحبة سيادة وينقسم إلى نوعين هما :

القانون العام الخارجي

وهو ما يعرف بالقانون الدولي العام والذي يتمثل في وجود الدولة فيه بدخولها في علاقة مع غيرها من الدول (مثل علاقة السعودية مع فرنسا) أو مع الهيئات الدولية (مثل علاقة السعودية مع هيئة الأمم المتحدة) أو مع منظمات دولية (مثل علاقة السعودية مع منظمة الصحة العالمية وغيرها

القانون العام الداخلي

وهو الذي يتحدد وجود الدولة فيه في نوعية علاقته أما بكونها صاحبة سيادة. وهو مجموعة القوانين المتصلة بتنظيم حق ممارسة السيادة داخل نطاق الدولة وليس خارجها ويندرج تحت تقسيم القانون العام الداخلي الفروع التالية الذي سنشرحها بالتفصيل.

القانون الدستوري

هو مجوعة القواعد التي تحدد شكل نظام الحكم في الدولة (جمهوري أم ملكي) والسلطات المختلفة بها (وهي السلطة التنظيمية "التشريعية" والتنفيذية والقضائية) من حيث تكوينها واختصاصاتها، وعلاقاتها بعضها ببعض، كما تحدد حقوق الأفراد قبل الدولة كحرية التملك وحرية الرأي وحرية العقيدة، وحرية التنقل، والحرية الشخصية والمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات. (ويقابل هذا الفرع في المملكة العربية السعودية النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى).

القانون الإداري
وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم كيفية مباشرة السلطة التنفيذية في الدولة لوظيفتها الإدارية، وهو ينظم العديد من المسائل كتشكيل الجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح الحكومية) وينظم علاقة الحكومة المركزية بالإدارات والهيئات الإقليمية (كالمحافظات والمجالس البلدية)، وطرق استغلال الأموال العامة (نظام الراضي البور لعام 1388هـ، نظام التعدين لعام 1392هـ) [*]. ولعل أهم الأنظمة التي تنتمي لهذا الفرع نظام الخدمة المدنية الصادر عام 1397هـ، ونظام ديوان المظالم الصادر عام 1428هـ. يوجد نمطين لأساليب الإدارة ( ) نظام مركزي، نظام غير مركزي).

القانون المالي
وهو مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة فتبين مواردها ومصروفاتها وإجراءات التوازن بينهما ((أنظمة الجمارك، والزكاة والدخل، نظام الضرائب).

القانون الجنائي
مجموعة القواعد التي تحدد الأفعال التي جرمها المشرع والعقوبات والتدابير المقرره لها. وكذلك قواعد ملاحقة المجرم والتحقيق معه ومحاكمته وتنفيذ العقاب عليه. وهو يشمل نوعين من القواعد: أولها يمثل القواعد القانونية التي تحدد الأفعال المعتبرة كجرائم يعاقب عليها قانونا والعقوبات المقررة لها (قانون العقوبات)، وثانيها القواعد القانونية الشكلية أو الاجرائية التي تتبع في تعقب المتهم ومحاكمته كما يتضمن بيان إجراءات الطعن في الأحكام. وقد صدر في المملكة عام 1422 نظام متكامل للاجراءات الجزائية، وهناك نداءات لتقنين الجرائم التعزيرية

كيف نميز بين قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص ؟
نميز ذلك عندما تكون الدولة طرف في العلاقة القانونية فنكون أمام قانون عام.
القانون الجنائي هل هو قانون عام أم خاص ؟
القانون الجنائي هو خليط بين الاثنين ، حيث أن الجريمة التي تقع على الضحية التي يحتاج إلى تعويض وبذلك يكون (حق خاص)، ومن يعاقب هذا المجرم على جريمته هي الدولة وهذا (حق عام).

أهم فروع القانون الخاص

المحور الأساسي للقانون الخاص هو عدم وجود الدولة في العلاقه باعتبارها صاحبة سيادة. فهو يحكم جميع علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقة الدولة بالأفراد في حالة ممارستها لأنشطة تشابه أنشطة الأفراد في المعاملات.

ويعتبر القانون المدني هو حجر الأساس للقانون الخاص فمن رحمه ولد القانون التجاري والبحري والجوي وقانون العمل وقانون المرافعات المدنية والتجارية والقانون الدولي الخاص. فجميع هذه القوانين اقتضت الضرورات انفرادها ببعض أنواع العلاقات والتي كانت بحاجه ماسه لاستحداث قواعد تحكمها.

التجاري
هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بسبب احترافهم التجارة أو بسبب قيامهم بأعمال تجارية؛ فهو إذن الذي ينظم الأعمال التجارية سواء قام بها التجار (وهم من يحترفون الأعمال

التجارية) أو غيرهم من الأفراد الذين لم يقوموا بهذه الأعمال إلا بصفة عرضية. وقد عرفت المملكة العربية السعودية النظم التجارية وذلك منذ 1345هـ حيث صدر آنذاك نظام المجلس التجاري، كما صدر نظام المحكمة التجارية لسنة 1355هـ [*] . ثم أجيز نظام الأوراق التجارية لسنة 1383هـ متضمناً قواعد خاصة بالكمبيالات والسند لأمر والشيك. وأعقب ذلك نظام الشركات لسنة 1385هـ بجانب عدد من النظم المتعلقة بالمسائل التجارية ونظام التسوية الواقية من الإفلاس عام 1409هـ وغيرها من الأنظمة الحاكمة للنشاط التجاري.

البحري

ويشتمل على مجموعة القواعد التي تعنى بتنظيم الملاحة في البحار سواء أكانت متعلقة بالتجارة أو النقل البحري. وتعتبر السفينة الأداة الرئيسية في التجارة البحرية، ومن ثم فيشتمل قواعد القانون البحري التنظيم اللازم لما يرد على السفينة من حقوق خاصة بتنظيم ملكيتها وانتقالها واستغلالها ورهنها والتأمين عليها. كما تتضمن تنظيماً لكل العلاقات التي قد تنشأ بين ربانها ومالكها. بجانب كل ذلك فإنها تعنى بعقد النقل البحري وعقد العمل البحري ومسئولية الناقل. وتوجد نصوص منظمة لأعمال التجارة البحرية في المملكة في نظام المحكمة التجارية ((المواد 150 – 431).

الجوي

ويضم مجموعة القواعد التي تعنى بتنظيم الملاحة في الجو سواء أكانت متعلقة بالتجارة أو النقل الجوي. ومن قواعده ما يهتم بتنظيم الحقوق المتعلقة بالطائرة كملكيتها وانتقالها واستغلالها ورهنها والتأمين عليها. بجانب كل ذلك فإنها تعنى بعقد النقل الجوي ومسئولية الناقل. وقد صدر بالمملكة نظام لتنظيم الملاحة الجوية في عام 1372هـ.

قانون العمل

يمثل مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين العمال وأرباب العمل متى كان العمل تابعا مأجورا، وهو قانون حديث النشأة نسبياً وقد نشأ كنتيجة لظهور الاختلال في التوازن الاقتصادي بين طرفي العقد (العامل ورب العمل) وذلك بقصد إضفاء نوع من الحماية للطبقة العاملة. وقد صدر بالمملكة نظام جديد للعمل في عام 1426هـ. ودائماً ما تتضمن تشريعات العمل قواعد تنظم التأمينات الاجتماعية عند توقف العامل عن العمل بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة. وقد خصص المنظم السعودي لذلك نظاماً مستقلاً هو نظام التأمينات الاجتماعية الصادر عام 1421هـ.

الاحوال الشخصية

القواعد التي تنظم العلاقة الزوجية والأبوية والهبات والوصايا وأحكام الميراث والجنسية. في المملكة تطبق أحكام الشريعة الإسلامية.

المرافعات المدنية

هو مجموعة القواعد التي تنظم السلطة القضائية ببيان أنواع المحاكم وتشكيلها واختصاصاتها، وكذا تبين القواعد الواجبة الإتباع عند رفع الدعاوى المتعلقة بمسائل القانون الخاص والفصل فيها وتنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها، وعلى ذلك فموضوع قانون الإجراءات ليس هو بيان حقوق الأفراد أو التزاماتهم، وإنما هو بيان القواعد التي يجب على الأفراد إتباعها للحصول على حقوقهم وحمايتهم إذا تم الاعتداء عليها أو ثارت بشأنها منازعة. في المملكة صدر نظام القضاء عام 1395هـ ، وكذلك نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية الصادر عام 1372هـ ، ونظام المرافعات الشرعية عام 1421هـ.

الدولي

القانون الدولي الخاص هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات القانون الخاص ذات العنصر الأجنبي فيحدد القانون الواجب التطبيق عليها والمحكمة المختصة بنظرها، لذلك فهو يضم بصفة أساسية نوعين من القواعد، **الأولى :** ويطلق عليها قواعد تنازع الاختصاص (وهي التي تبين المحكمة المختصة بنظر النزاع) **والثانية :** يطلق عليها قواعد تنازع القوانين (وهي التي تحدد القانون الذي يطبق على النزاع)

[*] . العنصر الأجنبي يعني أن أحد الأطراف أجنبي أو موضوع العقد في بلد أجنبي .. أو أن مكان العقد في

بلد أجنبي. أحكامه موزعة في معظم القوانين الخاصة. وقانون الجنسية والمعاهدات. في المملكة تتواجد أحكام في معظم فروع القانون إضافة لجوانب أخرى التي لم تقنن ولم يصدر بها نظام.

أسئلة إثرائية

بين أقسام القواعد القانونية من حيث النطاق الإقليمي .

بين أقسام القواعد القانونية من حيث المصدر أو الشكل .

بين أقسام القواعد القانونية من حيث المضمون .

بين أقسام القواعد القانونية من حيث الأشخاص المخاطبين بها .

بين أقسام القواعد القانونية من حيث القوة الملزمة .

وضح معايير التمييز بين نوعي القواعد القانونية من حيث القوة الملزمة .

عدد فروع القانون العام .

عدد فروع القانون الخاص .

بين أطراف العلاقة في فروع القانون العام .

بين أطراف العلاقة في فروع القانون الخاص .